

اسم المقرر: قضايا بحثية ١
العنوان: التحول الرقمي في الإدارة العامة وأثره
على ضمانات الموظف العام في النظام السعودي:
دراسة تحليلية مقارنة
رابط الدراسة/

<https://ojs.abhath-ye.com/index.php/OJSABAHATH-YE/article/view/869/716>

Islamic finance (part one)

Séance introductive



إعداد الباحث: ماجد سعد القرني

Chapter

01



Chapter

أولاً: تحليل مكونات العنوان
أولاً: الإيجابيات

حدثة الموضوع وأهميته العلمية:

الدراسة تتناول قضية معاصرة تمسّ جوهر التطوير الإداري في المملكة، وهي التحول الرقمي وآثاره على الموظف العام، وهو موضوع لم يُبحث بشكل كافٍ في الأدبيات السعودية، ما يمنحها قيمة علمية مضافة.

الربط بين الجانبين القانوني والتقني:

من أبرز نقاط القوة أن الباحث لم يكتفِ بالجانب القانوني، بل ربطه بالتحويلات التقنية والإدارية الحديثة، مما أضفى على الدراسة طابعاً تكاملياً بين القانون والإدارة العامة.

TITLE OF SLIDE

أولاً: تحليل مكونات العنوان
ثانياً: السلبات

التركيز النظري المفرط الدراسة يغلب عليها الطابع النظري التحليلي، مع قلة الاعتماد على دراسات ميدانية أو تطبيقات واقعية من الوزارات أو الجهات السعودية التي تبنت التحول الرقمي فعلياً. ضعف الجانب الإحصائي أو التجريبي لم تتضمن الدراسة بيانات كمية أو إحصائية توضح أثر التحول الرقمي على الموظفين من حيث معدلات الأداء أو الشكاوى الوظيفية أو الالتزام بالأنظمة، مما أضعف الجانب العملي. غياب صوت الموظف العام كمصدر مباشر المضمون ركّز على تحليل النصوص النظامية دون تضمين آراء أو استبيانات من موظفين فعليين، وهو ما كان سيضيف بعداً واقعياً مهماً. الاعتماد المحدود على الدراسات السابقة السعودية رغم حداثة الموضوع، إلا أن الدراسة أغفلت بعض الأبحاث المحلية التي تناولت الرقمنة في الإدارة العامة أو الحوكمة الإلكترونية، مما قلل من عمق الإطار النظري.

المقدمة:

أولاً: الإيجابيات:

وضوح الفكرة الأساسية: تناول النص فكرة جوهرية ومعاصرة، وهي تأثير التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي على العمل الإداري وضمانات الموظف العام. هذا يعكس وعياً بأحد أبرز التحديات القانونية والإدارية في العصر الحديث. الترابط المنطقي بين الجمل: العرض مترابط نسبيًا، يبدأ من الحديث عن الثورة التكنولوجية عالميًا، ثم ينتقل إلى تطبيقها في المملكة العربية السعودية، ثم إلى أثرها المباشر على الموظف العام وضماناته. هذا التدرج يُظهر تسلسلاً منطقيًا في عرض الأفكار.

ثانيًا: السلبيات:

الافتقار إلى العمق التحليلي : النص اكتفى بوصف الظاهرة ولم يتعمق في تحليل كيفية تأثير التحول الرقمي على الضمانات القانونية، مثل: المساواة، أو العدالة التأديبية، أو الحق في الخصوصية الوظيفية. غياب التحديد المفاهيمي : لم يعرف النص بدقة مفاهيم مثل “التحول الرقمي” أو “الضمانات التأديبية” أو “المركز القانوني للموظف العام”، وهو ما يُضعف الإطار النظري ويدفع القارئ للتساؤل عن حدود المصطلحات.

مشكلة البحث:

أولاً: الإيجابيات:

وضوح الإشكالية البحثية المشكلة محددة بدقة، إذ تركّز على تأثير التحول الرقمي على ضمانات الموظف العام، وتطرح أسئلة أساسية: هل تم تعزيز الضمانات أم المساس بها؟ وهذا يعطي البحث هدفاً واضحاً ومركّزاً. تحديد المتغيرات الأساسية النص يحدد بوضوح المتغير المستقل (التحول الرقمي في الإدارة) والمتغير التابع (ضمانات الموظف العام). هذا يساعد في ضبط نطاق الدراسة البعد المقارن الإشارة إلى مقارنة النظام السعودي مع أنظمة أخرى تُعنى بالتحول الرقمي تضيف بعداً دولياً/مقارناً، مما يثري التحليل ويوفر منظوراً أوسع للمشكلة.

ثانياً: السلبيات :

غياب التفصيل في عناصر المشكلة عامة بعض الشيء ولم تحدد أنواع الضمانات التي ستتم دراستها (مثل الضمانات التأديبية، المالية، الوظيفية، الإجرائية... إلخ). تحديدها سيجعل البحث أكثر تركيزاً صعوبة القياس والتحديد عبارة "مدى المساس بالضمانات" تحتاج إلى توضيح المعايير أو المؤشرات التي سيتم من خلالها قياس هذا المساس. بدون ذلك، تصبح المشكلة أقل قابلية للتطبيق الميداني أو التحليل القانوني الدقيق.

أهمية البحث:

أولاً: الإيجابيات

ربط الجانب القانوني بالتطبيق الإداري النص يشير إلى تحليل التشريعات السعودية والأنظمة المقارنة، وهذا يتيح بعداً تحليلياً وقانونياً يربط بين التطبيق الرقمي وحقوق الموظف. تسليط الضوء على التوازن بين الإيجابيات والسلبيات النص يوضح أن البحث سيهتم بكيفية زيادة الضمانات أو المساس بها، أي أنه سيتناول الأثر الإيجابي والسلبي للتحول الرقمي، مما يعطي البحث توازناً في الطرح. إبراز الموظف العام كمحور أساسي: التأكيد على أن الموظف العام هو محور الإدارة العامة يعكس فهماً عميقاً لأهمية الحفاظ على حقوقه وضماناته في ظل التطورات الرقمية.

ثانياً: السلبيات:

غياب التفصيل في جوانب الأهمية: النص يذكر أهمية البحث بشكل عام، لكنه لم يوضح الأثر العملي المتوقع للبحث على الإدارة العامة أو على السياسات الرقمية، مثل تحسين التشريعات أو توجيه السياسات الإدارية.

أهداف الدراسة:

أولاً: الإيجابيات

تغطية شاملة للجوانب القانونية والإدارية: الهدف يشمل الجانب النظري (الإطار المفاهيمي والقانوني)، والتحليلي (تقييم الضمانات وتأثرها بالتحول الرقمي)، والتطبيقي (تقديم توصيات)، مما يعطي البحث طابعاً متكاملًا.

ارتباط الأهداف بالمشكلة البحثية: جميع الأهداف ترتبط مباشرة بمشكلة البحث، وهي مدى تأثير التحول الرقمي على ضمانات الموظف العام، مما يعزز التناسق بين عناصر البحث.

ثانيًا: السلبيات:

غياب التفصيل في كل هدف: الأهداف عامة جدًا ولم توضح المؤشرات أو الأدوات التي ستستخدم لقياس التأثير أو تقييم الضمانات، مثل تحليل الأنظمة، المقارنة، أو دراسة حالات عملية.

عدم تحديد نطاق البحث بدقة: لا يوضح الأهداف ما إذا كانت الدراسة تشمل جميع الموظفين العامين، أو جهات محددة، أو فترة زمنية معينة من تطبيق التحول الرقمي، مما قد يضعف تركيز البحث.

منهجية الدراسة:

أولاً: الإيجابيات:

ربط الجانب القانوني بالواقع العملي: ذكر أن الدراسة ترابط بين النصوص القانونية والواقع العملي يعكس وعي الباحث بأهمية التطبيق العملي والتحليل الواقعي للظاهرة. استخدام المقارنة كأداة تحليلية: الإشارة إلى الاستفادة من النماذج المقارنة لإبراز الدروس المستفادة يعطي البحث بعداً تحليلياً أعمق ويتيح فهماً. التركيز على التوازن في الرؤية: المنهجية تشير إلى تقديم رؤية متوازنة بين الجوانب الإيجابية والسلبية للتحول الرقمي، مما يعكس وعياً أكاديمياً بموضوعية البحث.

منهجية الدراسة:

السلبيات:

غياب التفصيل في أدوات البحث: النص لم يوضح الأدوات الدقيقة التي سيتم استخدامها في التحليل، مثل: مقارنة النصوص القانونية، دراسة الأنظمة السعودية والأنظمة المقارنة، أو استخدام حالات عملية محددة. عدم تحديد نطاق المقارنة: المنهجية لم تذكر الأنظمة المقارنة المحددة أو معايير اختيارها، وهذا قد يجعل المقارنة عامة وغير محددة.

غياب التفاصيل الزمنية أو الجغرافية: لم يحدد البحث إذا كان سيتم التركيز على فترة معينة من تطبيق التحول الرقمي أو جهات إدارية معينة، ما قد يؤثر على دقة التحليل.

النتائج:

الإيجابيات:

اختيار دول ذات تجارب متنوعة: المقارنة بين فرنسا (دولة متقدمة ذات خبرة طويلة)، ومصر (دولة نامية تواجه تحديات)، والسعودية (نموذج إصلاحي متسارع) تمنح الدراسة توازنًا بين التنوع الجغرافي والتفاوت في التطور المؤسسي.

التركيز على عناصر محددة للمقارنة: التحليل ركّز على النضج المؤسسي، الإرادة السياسية، التحديات التقنية، والاستثمارات الحكومية، وهي مؤشرات أساسية في تقييم التحول الرقمي.

النتائج:

السلبيات:

عدم تحديد معايير المقارنة بدقة: لم يُوضح ما الأسس التي بُنيت عليها المقارنة: هل هي قانونية، مؤسسية، تقنية، أم خدمية؟ مما يجعل التحليل عامًا.

غياب الربط بنتائج البحث الرئيسية: الفقرة لا توضح كيف تؤثر هذه المقارنة على ضمانات الموظف العام، وهو موضوع البحث الأساسي، فالعلاقة بين التجارب الثلاث و ضمانات الموظف لم تُبرز بوضوح.

التوصيات:

الإيجابيات:

الاهتمام بحماية البيانات والخصوصية: التركيز على الخصوصية والأمن السيبراني يعكس وعيًا بالجانب القانوني والأخلاقي للتحول الرقمي، ويعزز العلاقة مع موضوع البحث حول ضمانات الموظف العام. الجانب العملي والتنفيذي: التوصيات قابلة للتطبيق على أرض الواقع، مثل إنشاء وحدات للتحول الرقمي وبرامج تدريبية، ما يمنح البحث بعدًا عمليًا مؤثرًا. وضوح الهدف التطبيقي للتوصيات: التوصيات مرتبطة مباشرة بنتائج البحث، وتركز على تعزيز التحول الرقمي وحماية الموظف العام، مما يعكس توجيهًا عمليًا واضحًا.

السلبيات:

غياب الجانب القانوني التفصيلي لحماية الموظف: بينما ذكرت الخصوصية والأمن السيبراني، لم تركز التوصيات على حماية الضمانات التأديبية والوظيفية للموظف العام في ظل التحول الرقمي، وهو محور البحث الأساسي.

غياب الترتيب المنهجي للأولويات: التوصيات جاءت في صياغة نقطية، لكنها لم تُرتب حسب الأولوية أو إمكانية التنفيذ، مما قد يصعب على الجهات المعنية وضع خطة تنفيذية.

رابط بحث الدراسة //

<https://ojs.abhath-ye.com/index.php/OJSABAHATH-YE/article/view/869/716>